مساهمة منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة

أ.خنيش ليندة، باحثة في الدكتوراه،
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر

ملخص:

بذلت جهود دولية على المستويين العالمي والإقليمي منذ أوائل السبعينات بهدف احتواء الأخطار المحدقة بالبيئة، وقد تجلى هذا الاهتمام الدولي في عقد الأمم المتحدة للعديد من المؤتمرات الدولية، وكذا إبرام مجموعة من الاتفاقيات الدولية المعنية بحماية البيئة، والتي تمخض عنها إنشاء العديد من الوكالات والبرامج والصناديق المكلفة بحماية البيئة العالمية بجميع مكوناتها، مع التأكيد على مطلب الاستدامة القائم على الموازنة بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية.

تتصف الأخطار التي تهدد البيئة بعالمية الآثار والمضار، حيث تمتد آثارها السلبية خارج الحدود الجغرافية أو السياسية المصطنعة، وبالتالي فإن فعالية وسائل الحفاظ على البيئة تقتضي تنسيق سياسة دولية موحدة في مجال وضع القواعد والأنظمة المتعلقة بحماية البيئة، انطلاقا من فكرة المجتمع الواحد والمصير الواحد، وذلك لا يتحقق إلا بوجود إدارة دولية فاعلة للحد من المشكلات البيئية التي تهدد البشرية بشكل متزايد.

الكلمات المفتاحية:

المشاكل البيئية، حماية البيئة، منظمة الأمم المتحدة

Summary:.

International efforts have been made on the global and regional levels since early seventies, to contain the risks to the environment, international attention was reflected in the many conferences international, as well as a series of international conventions on the protection of the environment, resulting in the creation of many of the agencies, funds and programs responsible for the protection of the global environment and all its components, with the emphasis on the requirement of sustainability based on the Balance between the social, economic and environmental dimensions of development.

Environmental threats are characterized by universal impact and disadvantages. Their negative effects extend beyond the artificial geographical or political boundaries. Therefore, the effectiveness of the means of preserving the environment necessitates the coordination of a unified international policy in the field of the development of rules and regulations related to the protection of the environment. Can only be achieved through effective international governance to reduce environmental problems that increasingly threaten humanity.

Keywords:

environmental problems, environmental protection, the United Nations Organization

مقدمة:

تتكون البيئة من مجموعة العناصر البيولوجية والكيميائية والطبيعية والديمغرافية والمناخية، المحيطة بالإنسان، والتي تؤثر في سلوكه ونظام حياته. وبالتالي فإن الهواء الذي يتنفسه، والماء الذي يشربه، والأرض التي يسكنها ويزرعها، وما يحيط به من كائنات حية أو من جماد، تمثل عناصر البيئة التي يعيش فيها، وهي

الإطار الذي يمارس فيه حياته وأنشطته [1]. من جهة أخرى، تواجه هذه العناصر البيئية مجموعة من التهديدات كتقلص مساحة الغابات واتساع مساحة الصحاري وانجراف التربة، إضافة إلى التهديدات التي تؤثر على الأنواع النباتية والحيوانية المختلفة. ونظرا لأهمية البيئة بالنسبة للإنسان تعتبر قضايا البيئة والمحافظة عليها من أهم القضايا التي تشغل المجتمع العالمي، وهو راجع لما تمثله المشاكل البيئية من خطر على الحياة البشرية والتنمية الاقتصادية، ما جعل من عملية الحفاظ على البيئة وحمايتها شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد تجلى هذا الاهتمام بقضايا البيئة وانشغالاتها بانعقاد العديد من الندوات والمؤتمرات الدولية تحت إشراف الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما حظيت البيئة بإصدار تشريعات وتنظيمات بغرض حماية البيئة بجميع مكوناتها وعناصرها من قبل هياكل المجتمع الدولي تتصدرها الجمعية العامة للأمم المتحدة. وهو ما يعكس أهمية الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة في مجال حماية البيئة.

نظرا للأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع، تم التطرق إليه من قبل العديد من الباحثين نذكر منهم:

- العشاوي صباح في كتاب حمل عنوان "المسؤولية الدولية عن حماية البيئة" الصادر عن دار الخلدونية بالجزائر سنة 2010، والذي تناولت فيه مسؤولية الدول وكذا المنظمات الدولية في الحفاظ على البيئة بمختلف عناصرها.
- الفيل علي عدنان صاحب كتاب "التشريع الدولي لحماية البيئة" الصادر عن دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع بعمان سنة 2011، والذي تطرق من خلاله إلى الإطار التشريع الدولي لحماية البيئة.
- صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي، الذي تناول في كتابه المعنون ب "النظام القانوني الدولي لحماية البيئة" الصادر عن دار منشورات الحلبي الحقوقية بلبنان سنة 2010، مختلف القوانين الهادفة لحماية البيئة العالمية.
- أما عمران فارس محمد فناقش في كتابه "السياسة التشريعية لحماية البيئة في مصر وقطر ودور الأمم المتحدة في حمايتها"، الصادر عن المكتب الجامعي الحديث بالإسكندرية، سنة 2005، دور الأمم المتحدة في حماية البيئة مع التركيز على حالة كل من مصر وقطر.
- تناولت بوزار قوادري أميرة موضوع "دور الأمم المتحدة في إدارة الأمن البيئي بعد الحرب الباردة" في مذكرة ماستر، والتي ركزت فيها على الجانب الأمني الدولي.
- وتطرق سي ناصر إلياس، في مذكرة ماجستير، إلى دور منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على النظام البيئي العالمي.
- أما عشاشي محمد فناقش، من خلال مذكرة ماجستير، موضوع البيئة في العلاقات الدولية ومكانتها لدى الجزائر.

وهو ما يدفعنا للتساؤل: **كيف ساهمت منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة العالمية ؟**

تهدف هذه الورقة إلى تبيان مساهمة منظمة الأمم المتحدة في مجال المحافظة على البيئة. وذلك من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

أولا: أهم المؤتمرات والاتفاقيات الدولية في مجال حماية البيئة.

1- أهم المؤتمرات الدولية في مجال حماية البيئة

[1] محمود أحمد حميد، **الثقافة البيئية**، دمشق: دار الرضا للنشر، 2003، ص 119.

2- أهم الاتفاقيات الدولية في مجال حماية البيئة

ثانيا: أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحماية البيئة

1- الأجهزة التمويلية
2- الأجهزة التنفيذية

أولا: أهم المؤتمرات والاتفاقيات الدولية في مجال حماية البيئة

1- أهم المؤتمرات الدولية في مجال حماية البيئة:

أ- مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة (استوكهولم) 1972:

إن الاهتمامات الدولية بالبيئة ليست اهتمامات حديثة، إذ حظيت هذه المسائل بالاهتمام منذ فترة طويلة لكن بشكل ينقصه التنظيم والاستمرارية، ويعتبر شهر ديسمبر من عام 1968 إعلانا عن مرحلة جديدة في تاريخ الاهتمام الدولي بالبيئة، حيث دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى مؤتمر عالمي حول البيئة للبحث عن حلول لمشكلات التلوث وغيرها مما يهدد الكرة الأرضية. وبعد أربع سنوات من الاجتماعات واللقاءات التحضيرية انعقد المؤتمر في 05 جوان 1972 في مدينة استوكهولم عاصمة السويد، وقد صدر في ختام أعماله إعلان حول البيئة الإنسانية، متضمنا أول وثيقة دولية عن مبادئ العلاقات بين الدول في شؤون البيئة، فضلا عن خطة العمل الدولي التي تضمنت أكثر من مئة توصية تدعو الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى التعاون في اتخاذ تدابير من أجل حماية الحياة ومواجهة مشكلات البيئة [1].

ويشكل المبدأين الثاني والسابع جوهر الإعلان، وقد جاء فيهما أن الموارد الطبيعية للكون لا تقتصر على النفط والمعادن بل تشمل الهواء والماء والنبات والحيوان، إضافة إلى عينات تمثل الأنظمة الإيكولوجية والتي لا بد من الحفاظ عليها لمصلحة الأجيال الحالية والمستقبلية، ولذلك يتحمل الإنسان مسؤولية حماية تراث الحياة البرية. أما خطة العمل فتضمنت ثلاث محاور رئيسية وهي:

- ✓ برنامج التقييم البيئي الشامل أو ما يسمى بمراقبة الأرض، ويشمل التقييم والمراجعة والبحث وتبادل المعلومات، حيث يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتقديم تقارير دورية تتعلق بمراقبة الأرض، ووضع معايير وإجراءات لإصدار إشعارات مبكرة بالأخطار التي تهدد البيئة.
- ✓ أنشطة إدارة البيئة، والتي تتعلق بالمؤسسات البشرية والموارد الطبيعية، وتتضمن أغلب البنود المتعلقة بالتلوث.
- ✓ إجراءات الإسناد والدعم المتعلقة بإنشاء إدارة مركزية تناط بها مسؤولية الشؤون البيئية.

تواصلت الجهود الدولية للأمم المتحدة في مجال إدارة شؤون البيئة خلال الفترة الممتدة ما بين مؤتمر استوكهولم 1972 ومؤتمر ريو دي جانيرو 1992، فعقدت في بلغراد في الفترة من 13 إلى 22 أكتوبر

[1] علي عدنان الفيل، **المنهجية التشريعية في حماية البيئة (دراسة مقارنة)**، الطبعة الأولى، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012، ص 48.

1975 الندوة العالمية للتربية البيئية، وانعقد من 13 إلى 26 أكتوبر 1977 بروسيا المؤتمر الدولي الحكومي للتربية البيئية، ثم قامت بتأسيس اللجنة العالمية للبيئة والتنمية وذلك بمبادرة يابانية. وفي عام 1982، عقد في نيروبي مؤتمر للبيئة بدعوة من الأمم المتحدة استعرض التدابير المتخذة لتنفيذ إعلان استوكهولم وخطة العمل، كما أصدر إعلانا أقر عشر بنود اعتبر فيها إعلان ستوكهولم مدونة دولية أساسية لقواعد السلوك البيئي.

وهذا فضلا عن نجاح توقيع عدد من المواثيق والاتفاقيات في مجال حماية البيئة منها: اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، الميثاق العالمي للطبيعة 1982، اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون 1985، بروتوكول مونتريال 1987، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة "المنظور البيئي" [1] سنة 2000.

ب- مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للبيئة والتنمية (قمة الأرض) بريو دي جانيرو 1992:

عقد هذا المؤتمر في الفترة الممتدة بين 1 إلى 12 جوان 1992 وشاركت فيه 178 دولة، وقد صدر عن مؤتمر قمة الأرض ثلاث وثائق رئيسية بالإضافة إلى الاتفاقيات الثلاث التي وافق عليها رؤساء الدول، وهي اتفاقية حول تغير المناخ، التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر، وتتمثل هذه الوثائق في:

- ✓ إعلان ريو أو ميثاق الأرض: يتضمن هذا الإعلان عدة مبادئ تتعلق بالقضاء على الفقر ومنح أولوية خاصة لاحتياجات الدول النامية والاهتمام بالتنمية المستدامة، إضافة إلى التأكيد على مسؤولية الدول المتقدمة فيما يتعلق بحفظ وحماية النظام الايكولوجي، كما دعى هذا الإعلان إلى ضرورة التعاون بين الدول من أجل النهوض بنظام اقتصادي دولي يؤدي إلى النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في جميع دول العالم. كما يدعم إعلان ريو حق المواطنين للوصول إلى المعلومات والمشاركة في معالجة قضايا البيئة، ويتضمن كذلك مجموعة المبادئ المتعلقة بالمسؤولية الدولية وتسوية النزاعات البيئية.
- ✓ الأجندة 21 (جدول أعمال القرن 21): هو عبارة عن برنامج عمل مكون من 40 فصلا، تحتوي على خطة مبدئية للعمل في جميع المجالات الرئيسية التي تؤثر على العلاقة بين البيئة والتنمية وتركز على الفترة الممتدة من عام 2000 وحتى نهاية القرن 21، وذلك بهدف تحقيق التكامل بين البيئة والتنمية [2].

ويمكن تقسيم جدول أعمال القرن 21 إلى أربعة أقسام وهي:

- الأبعاد الاجتماعية الاقتصادية، وتضم المستوطنات البشرية والتعاون الدولي لتنشيط التنمية المستدامة ومكافحة الفقر وحماية وتحسين صحة الإنسان.
- حماية وحفظ وإدارة الموارد، وتشمل حماية الغلاف الجوي ومكافحة التصحر والجفاف وحماية التنوع البيولوجي والمياه، ومواضيع

[1] علي عدنان الفيل، **المنهجية التشريعية في حماية البيئة (دراسة مقارنة)**، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2] ساسي غبغوب، تحليل السياسة العامة البيئية في الجزائر، **مذكرة ماجستير**، تخصص التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2012، ص 80-82.

أخرى متعلقة بالنفايات والمنتجات الكيمياوية السامة والخطرة والمواد المشعة.

- تعزيز دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة.
- أساليب التنفيذ، وتشتمل على المصادر المالية وترتيب المؤسسات الدولية والقواعد القانونية الدولية.

ج- قمة جوهانسبورغ 2002:

مع حلول القرن الواحد والعشرين دعى الأمين العام للأمم المتحدة في 15 مايو 2000 إلى عقد قمة الألفية، ومثلت هذه القمة أكبر تجمع لرؤساء الدول والحكومات، حيث عرضت الجزائر منظورها وتصوراتها خلال هذه القمة، والتي جاءت متوافقة مع تصورات دول الجنوب خاصة فيما تعلق بإعادة النظر في مسارات العولمة، وذلك بإدماج الأبعاد البشرية والبيئية.

فبعد مرور عشر سنوات على انعقاد مؤتمر ريو، الذي كان بمثابة إنذار بتردي الوضع البيئي على الصعيد العالمي، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعداد تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية المستدامة، وذلك بعقد قمة أطلق عليها "القمة العالمية للتنمية المستدامة". وقد نظمت هذه القمة بمدينة جوهانسبورغ في جنوب أفريقيا وذلك من 26 أوت إلى 4 سبتمبر 2002، حيث حظر هذه القمة ما يزيد عن 20 ألف مشارك وتم التأكيد فيها على دعم الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمصادقة على خطة عمل لدعم هذا النموذج الجديد في مختلف دول العالم في الألفية الثالثة وتحديد الموارد المالية لذلك [1].

لقد جاءت هذه القمة بهدف ضمان التزام قادة دول العالم لتحقيق تنمية مستدامة، بمعنى تنمية اقتصادية متواصلة تصبو إلى تحقيق منافع ملموسة للفقراء، والتقليل من الأضرار البيئية على حد سواء. وكانت النقطة الرئيسية في هذا الملتقى العالمي هي التركيز على طرق مكافحة الفقر باعتباره أحد أسباب التدهور البيئي، حيث تم التأكيد على ضرورة أن تستكمل كافة الدول وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة بحلول عام 2005، كما تم التأكيد على أن أولويات التنمية المستدامة تتركز على المسائل الحيوية كالمياه، الطاقة، الصحة، الزراعة، التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى الفقر والتجارة ونقل التكنولوجيا، الإدارة الرشيدة، التعليم والاستدامة البيئية، كما رسمت الأهداف الأساسية الواجب تحقيقها والتي تخص مجالات مختلفة تتمثل فيما يلي: المياه العذبة، الصحة، المأوى، الخدمات، الطاقة، التعليم والدخل.

كما صدر عن هذه القمة إعلان الألفية تحت شعار "أهداف الألفية من أجل التنمية"، والذي يمثل إطار عمل معياري للتنمية البشرية وفق رزنامة زمنية تمتد إلى غاية 2015، من خلال ثمانية أهداف وهي: استئصال الفقر والجوع ، ضمان تعليم أساسي عام، تمكين المرأة وتشجيع المساواة بين الجنسين، خفض معدل وفيات الأطفال، تحسين صحة الأمهات، مكافحة الأمراض الخطيرة، ضمان الاستدامة البيئية، تطوير شراكة عالمية من أجل تحقيق التنمية [2].

[1] محمد عشاشي، البيئة في العلاقات الدولية ومكانتها لدى الجزائر، **مذكرة ماجستير**، تخصص العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2002، ص 69.

[2] محمد عشاشي، المرجع نفسه، ص70.

2- أهم الاتفاقيات الدولية في مجال حماية البيئة:

تجلى الاهتمام بقضايا البيئة وانشغالاتها بعقد العديد من الاتفاقيات الدولية تحت إشراف الجمعية العامة للأمم المتحدة، نذكر منها ما يلي:

أ- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ:

إن مصطلح تغير المناخ يعني التغير المناخي الذي يعود بصورة مباشرة إلى النشاط البشري، الذي يُفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي على مدى فترات زمنية متماثلة [1]، ولمواجهة هذا الخطر البيئي تم عقد اتفاقية حول التغيرات المناخية، اعتمدت خلال قمة الأرض عام 1992 بريو دي جانيرو، وقد دخلت حيز التنفيذ في 21 مارس 1994 وصادقت عليها 192 دولة[2]. في نفس السنة احتضنت العاصمة الألمانية بون من 25 أكتوبر إلى 5 نوفمبر مؤتمرا دوليا برعاية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية وهذا بمشاركة 5.000 دبلوماسي من خبراء ومتخصصين ممثلين لعدة دول منها الجزائر، وهذا نظرا لأهمية الموضوع الذي أصبح من أهم القضايا البيئية التي تشغل العالم.

انعقد المؤتمر الثالث الخاص بالاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ في كيوتو باليابان من 1 إلى 10 سبتمبر 1998 وقد انتهى بعد نقاشات حادة باتفاقات بين الدول الصناعية والدول النامية، تقضي باعتماد بروتوكول ملزم قانونا يحدد تخفيضا شاملا لإصدارات الغازات المتسببة في التغيرات المناخية بنسبة 25 بالمائة مقارنة مع ما كانت عليه سنة 1990 في الدول المتقدمة . بعد مؤتمر كيوتو انعقد مؤتمر آخر ببيونس آيرس بالأرجنتين من 2 إلى 13 نوفمبر 1998، وقد دار النقاش فيه حول الدور الهام لآلية التنمية النظيفة وهذا بتوفير التمويل اللازم لها، وبتشجيع الأنشطة ذات التنفيذ المشترك بين الدول الصناعية والنامية. تتكون هذه الاتفاقية من 26 مادة، وتهدف بشكل رئيسي إلى الوصول إلى تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي، وينبغي بلوغ هذا المستوى في إطار فترة زمنية كافية تتيح للنظم الإيكولوجية أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ، فتضمن عدم تعرض إنتاج الأغذية للخطر، وتسمح بالمضي قدما في التنمية الاقتصادية على نحو مستدام [3]. ورغم أهمية هذه الاتفاقية إلا أنها تؤثر بصفة مباشرة على مصالح الدول المنتجة للبترول، وخاصة تلك الدول التي تعتمد اعتمادا كليا على إنتاج وتصدير البترول، نظرا لتأثير هذه النشاطات على درجة حرارة الغلاف الجوي.

ب- بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون:

قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1994 اعتبار يوم 16 سبتمبر ابتداء من سنة 1995 يوما عالميا لحماية طبقة الأوزون، وهذا التاريخ الذي وقع فيه بروتوكول حماية طبقة الأوزون بمدينة مونتريال سنة 1987، ويصادف اليوم كذلك مرور عشرة سنوات على توقيع اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون عام 1985، التي أقرت المبادئ العامة التي اتفق عليها المجتمع الدولي لصون هذه الطبقة الهامة من

[1] صباح العشاوي، **المسؤولية الدولية عن حماية البيئة**، الطبعة الأولى، الجزائر: دار الخلدونية، 2010، ص 100.

[2] **Convention cadre des nations unies sur les changements climatiques**, www.termwiki (consulté le 03/10/2015) à 08 :09.

[3] صباح العشاوي، مرجع سبق ذكره، ص 101.

الغلاف الجوي، ثم برتوكول مونتريال التنفيذي للاتفاقية في عام 1987 [1]. حتى سنوات قليلة مضت لم تكن مشكلة طبقة الأوزون رغم خطورتها معروفة على مستوى العامة، لكن بدأ اليوم الوعي أكثر بقضية الأوزون والمعدات التي تعمل بالغازات المؤثرة على طبقة الأوزون، كالثلاجات وأجهزة تكييف الهواء ومعدات إطفاء الحرائق ومواد التغليف والأجهزة الإلكترونية.

يعد بروتوكول مونتريال نموذجا للتعاون العالمي في مجال حماية البيئة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وقد تم إصداره في 16 سبتمبر 1987، ويعتبر بروتوكولا يلحق بمعاهدة فيينا، وهو يحدد خطوات ومراحل الحد من الملوثات الضارة بطبقة الأوزون. جاء هذا البروتوكول نتيجة اجتماع لممثلي الدول المتقدمة تكنولوجيا، والذي عقد بمدينة مونتريال تحت رعاية الأمم المتحدة، حيث وقعت 27 دولة على وثيقة تتعهد بمقتضاها بتخفيض إنتاج المواد الكيمياوية كالكلور، الفلور وكربون الفريون بمقدار 50 بالمائة حتى نهاية القرن العشرين.

بالإضافة إلى هذا تم إنشاء الصندوق المتعدد الأطراف الكائن مقره بمدينة مونتريال بكندا، والذي أنشئ بهدف تنفيذ بروتوكول مونتريال طبقا للمادة الخامسة منه، وقد ساهم هذا الصندوق في أداء دور فعال فيما يتعلق بوقف استخدام المواد المستنفذة لطبقة الأوزون، بحيث يجب على الدول التي تتلقى مساعدات من الصندوق المتعدد الأطراف الالتزام بمتطلبات تقرير البيانات وتنفيذ المشروعات بأسرع وقت ممكن. ولتقديم هذه المساعدات لكل بلد نامي يشترط أن لا يتجاوز استهلاكه للمواد المستنفذة لطبقة الأوزون 0.3 كغ للشخص الواحد في السنة (المادة الخامسة من البروتوكول).

ج- اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمحاربة التصحر:

يعني مصطلح التصحر تردي الأراضي في المناطق القاحلة، وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة، نتيجة عوامل مختلفة من بينها الاختلالات المناخية والأنشطة البشرية. تم اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/ أو من التصحر وبخاصة في إفريقيا في 17 جوان 1994، وتم التوقيع عليها في 15 أكتوبر 1994، وقد تم التأكيد في هذه الاتفاقية على أن البشر الذين يعيشون في المناطق المهددة بالتصحر يمثلون مركز الاهتمام في عملية مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف، حيث أن المناطق الجافة وشبه الجافة تشكل نسبة كبيرة من مساحة الكرة الأرضية وتعتبر مصدر رزق قطاع كبير من سكانها. تم الاعتراف، في هذه الاتفاقية، بأن التصحر والجفاف مشكلتان ذات بعد عالمي، وهو ما يستلزم تعاون المجتمع الدولي لمكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف، إضافة إلى الاعتراف بتأثير التصحر والجفاف على التنمية المستدامة عن طريق ارتباطهما بمشاكل اجتماعية هامة مثل: الفقر وسوء الصحة والتغذية، ونقص الأمن الغذائي، والمشاكل الناجمة عن الهجرة ونزوح السكان.

لذا تعمل هذه الاتفاقية على اتخاذ إجراءات فعالة مدعومة بتعاون دولي وترتيبات شراكة بهدف الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المتأثرة، تتمثل هذه الإجراءات في اعتماد استراتيجيات تركز على تحسين إنتاجية الأراضي وإعادة تأهيلها وحفظ الموارد المائية، مما يؤدي إلى تحسين أحوال المعيشة،

[1] أميرة بوزار قوادري، دور الأمم المتحدة في إدارة الأمن البيئي بعد الحرب الباردة، **مذكرة ماستر**، تخصص، دراسات أمنية دولية، جامعة الجزائر 03، 2012، ص 50.

وذلك بمشاركة السكان المحليين والمنظمات غير الحكومية. لقد تعهدت الأطراف من البلدان المتقدمة بأن تقدم موارد مالية وأشكال دعم أخرى لمساعدة الأطراف من البلدان النامية المتأثرة، على أن تضع وتنفذ بنفسها الإستراتيجيات والخطط الخاصة بمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف. كما تقوم الأطراف بتنسيق الأنشطة التي تنص عليها هذه الاتفاقية مع أنشطة الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة، خاصة الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، وذلك بتشجيع تنفيذ برامج مشتركة [1].

د- الاتفاقية الدولية حول التنوع البيولوجي:

اعتمدت هذه الاتفاقية بتاريخ 22 مايو 1992 ، وفي 05 جوان 1992 وخلال مؤتمر ريو دي جانيرو حول البيئة والتنمية وقع عليها ما يزيد عن 150 دولة، وفي 29 ديسمبر 1993 دخلت الاتفاقية المذكورة حيز النفاذ [2]. تعد الاتفاقية الدولية حول التنوع البيولوجي أداة قانونية قادرة على تشجيع الجهود وتوجيهها من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي واستعمال الموارد البيولوجية بشكل مستديم، وترمي هذه الاتفاقية إلى تحقيق الأهداف الرئيسية الآتية:

- حفظ التنوع البيولوجي، أي تنوع المورثات والسلالات والمنظومات البيئية وقابليتها للتغيير والتحول.
- الاستخدام المستديم للعناصر المكونة للتنوع البيولوجي.
- التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناجمة عن استخدام الموارد الوراثية.

وهذه الأهداف الثلاث تطابق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي:

- ✓ البعد البيئي: تقترح الإستراتيجية إقامة مساحات محمية ومناطق تنمية مستدامة، وهو ما يسمح بتعميم حفظ التنوع البيولوجي في موطنه وخارج موطنه والحفاظ على التوازن البيئي.
- ✓ البعد الاقتصادي: تقترح برامج تحسيسية للأنواع من أجل تثمين الموارد البيولوجية وتحسين الفعالية الاقتصادية عند استعمال الموارد.
- ✓ البعد الاجتماعي: يساهم الحفاظ المعمم على التنوع البيولوجي وأعمال التنمية المقترحة في تسيير سبل الوصول إلى الموارد البيولوجية على أكثر الفئات الاجتماعية فقرا وحرمانا، وسيساعد ذلك على الحد من النزوح الريفي وعلى تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية [3].

وتدريجيا تم توسيع نطاق الاتفاقية ليشمل كل الجوانب والمظاهر الخاصة بالتنوع البيولوجي والتي تتمثل في:

- ✓ الصيانة داخل وخارج الموقع الطبيعي للأنواع البرية والمدجنة.
- ✓ الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية.
- ✓ الحصول على الموارد الوراثية والتكنولوجيا ذات الصلة بما فيها التكنولوجيا الحيوية،

[1] عبد الله جدوع، **التصحر: تدهور النظام البيئي**، عمان: دار جدلة، 2010، ص 15.

[2] http://www.cbd.int/convention/about.shtml (consulté le 05/11/2015) à 13 :15.

[3] لايل كلوكا وآخرون، **دليل اتفاقية التنوع البيولوجي**، الإتحاد الدولي لصون الطبيعة، 2000، ص1.

والحصول على المنافع الناتجة عن مثل هذه التكنولوجيا.

- ✓ سلامة الأنشطة المتعلقة بالكائنات الحية، والأحكام المتعلقة بالدعم المالي الجديد والإضافي.

من حيث إستراتيجية التخطيط تنشئ الاتفاقية التزامات بتطوير استراتيجيات وخطط وطنية من أجل دمج صون التنوع البيولوجي، واستخدامه على نحو مستدام في خطط وبرامج وسياسات قطاعية، أو تشمل جميع القطاعات ذات الصلة بالموضوع، وكذا في عملية صنع القرارات الوطنية. كما تم الاعتراف في ديباجة الاتفاقية بدور المجتمعات الأصلية والمحلية في صون التنوع البيولوجي، وتم الإقرار بأهمية الحفاظ على معارفها وممارساتها ذات الصلة بصون التنوع البيولوجي واستخدام مكوناته على نحو مستدام، وكذا بالحاجة إلى تشجيع الاقتسام العادل للمنافع التي تعود من استخدام معارفها وابتكاراتها [1].

هـ- المعاهدات العالمية ذات الصلة بصون التنوع البيولوجي:

تعالج عدة اتفاقيات منفذة حاليا جوانب متنوعة من صون التنوع البيولوجي، وستشكل مجتمعة إلى جانب اتفاقية التنوع البيولوجي النظام المطبق على التنوع البيولوجي، ومن بين هذه الاتفاقيات، يمكن ذكر أربعة نصوص عالمية رئيسية:

✓ الاتفاقية المتعلقة بالمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية الخاصة كموئل الطيور (رامسار، 1971):

تلزم هذه الاتفاقية كل طرف متعاقد بتدعيم صون المناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية، وبالاستعمال الرشيد لجميع المناطق الرطبة داخل إقليمه، ويترتب عن هذه الالتزامات اتخاذ تدابير للصون في المجالات التي تقع بها المناطق الرطبة، من أجل تدعيم حفظ المنطقة الرطبة وطيور الماء التي توجد بها. وينبغي أن يعين كل طرف، على الأقل منطقة رطبة واحدة ذات أهمية دولية لتدمج في القائمة الدولية المحتفظ بها طبقا للاتفاقية. أما بالنسبة للجزائر فقد أدخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 4 مارس 1984[2]، بحيث بلغ عدد مواقع رامسار في الجزائر 50 موقعا بمساحة قدرها 2.991.013 هكتار [3].

✓ الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي (باريس، 1972):

تكتسب هذه الاتفاقية أهميتها الخاصة من حيث موضوعها، وقد حدد مجال تطبيقها في المادة الثانية كما يلي:

"يعتبر تراثا طبيعيا، كل من المعالم الطبيعية المكونة من تشكيلات فيزيائية وبيولوجية، أو من مجموعة من التشكيلات التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر جمالية أو علمية".

"الأماكن الطبيعية أو المناطق الطبيعية المحددة بدقة والتي تتمتع بقيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر العلم".

---

[1] www.wipo.int/wipolex/ar/other-treaties, (consulté le 13/06/2015) à 21 :30.

[2] www.ramsar.org (consulté le25/11/2015).

[3] نقلا عن وكالة الأنباء الجزائرية، أعلنت وزارة الفلاحة و التنمية الريفية يوم الأربعاء 2012/02/02، أن عدد المناطق الرطبة المصنفة في قائمة رامسار للمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية في الجزائر بلغ 50 موقعا تقدر مساحتها بحوالي 2,99 مليون هكتار.

والمطلوب من الدول الأطراف في الاتفاقية أن تحدد جميع التشكيلات التي تنطبق عليها هذه المادة، لتقوم بعد ذلك لجنة التراث العالمي بإصدار قائمة بهذه الممتلكات ليتم اختيار الممتلكات المعرضة لتهديدات أكبر.

تلزم اتفاقية التراث العالمي الأطراف المتعاقدة باتخاذ التدابير، لتحديد وحماية وحفظ التراث الطبيعي والثقافي، داخل أقاليمها وتقديمه ونقله للأجيال المقبلة، والمناطق الثقافية والطبيعية ذات القيمة العالمية البارزة تعتبر قابلة للاختبار، لتدمج في قائمة التراث العالمي، كما تنشئ الاتفاقية صندوق التراث العالمي، يمكن استعماله من طرف لجنة التراث العالمي، لمساعدة الدول على تعيين وحفظ مواقع التراث العالمي [1].

- ✓ **الاتفاقية المتعلقة بالاتجار الدولي في الأنواع النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض (واشنطن، 1973):**

تنظم هذه الاتفاقية الدولية الاتجار الدولي في كل الأنواع المسجلة في المرافق التالية:

المرفق الأول، يتضمن قائمة بالأنواع المهددة بالانقراض التي تتأثر أو قد تتأثر بالاتجار. والاتجار في هذه الأنواع يعتبر ممنوعا، باستثناء الظروف الخاصة طبقا لمقتضيات الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

المرفق الثاني، يحتوي على قائمة بالأنواع التي لم تتعرض بعد للتهديد بالانقراض، ولكن التي قد تصبح كذلك، إذا لم تخضع لمراقبة دولية صارمة.

المرفق الثالث، يضع قائمة بالأنواع التي يحددها أي طرف كأنواع خاضعة للتنظيم، في إطار ولايته القضائية من أجل الوقاية والحد من استغلالها، والتي تستوجب تعاون الأطراف الأخرى في الاتفاقية لمراقبة الاتجار الدولي[2].

- ✓ **الاتفاقية المتعلقة بحفظ الأنواع المهاجرة والحيوانات البرية (بون، 1979):**

تلتزم الأطراف في هذه الاتفاقية بأن تعمل من أجل حفظ الأنواع المهاجرة وموئلها[3]، ويمكن أن تعمل الأطراف على اعتماد تدابير صارمة لحماية الأنواع المهاجرة المصنفة في المرفق الأول كأنواع مهددة واعتماد اتفاقات لصون وتدبير الأنواع المهاجرة التي يكون نظام صونها غير سليم، أو التي يمكن أن تستفيد بصورة مهمة من التعاون الدولي، ولقد عقدت اتفاقات حول الاتفاقيات المشتركة في أجزاء من بحر الشمال والخفافيش والحيتان الصغيرة الأوروبية [4].

ثانيا: أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحماية البيئة

1- الأجهزة التمويلية:

أ- صندوق البيئة العالمية:

يعتبر صندوق البيئة العالمية آلية تشجع التعاون الدولي وتعزز العمل من أجل حماية البيئة العالمية، كما تقدم القروض الميسرة عندما يستهدف مشروع تنمية

[1] www.unesco.org, (consulté le 2015/10/30).

[2] www.goodplanet.info/Legal-tools/CITES (consulté le 16/10/ 2015).

[3] **الموئل**: يعني نوع الموقع الذي يعيش فيه الكائن العضوي أو المجموعة بشكل طبيعي (المرجع: لايل كلوكا وآخرون، دليل اتفاقية التنوع البيولوجي، الاتحاد الدولي لصون الطبيعة، 2000، ص 29).

[4] Liste des accords multilatéraux dans le domaine de l'environnement, janvier 2005,www.diplomatie.gouv/fr.

محلي أو إقليمي أو عالمي تحقيق أهداف بيئية عالمية. وقد أنشئ الصندوق رسميا في أكتوبر عام 1991، وحدّد الصندوق أربعة مجالات للتركيز في برنامجه: التنوع البيولوجي، تغير المناخ، المياه الدولية واستنفاذ طبقة الأوزون [1]. تشكل الجمعية العمومية للصندوق ومجلسه وسكرتاريته هيكل إدارته، وتتألف الجمعية العمومية للصندوق التي تنعقد مرة كل ثلاث سنوات من ممثلين عن كافة البلدان المشتركة في الصندوق التي يبلغ عددها حاليا 180 بلدا، ومجلس الصندوق هو جهازه الإداري الرئيسي وهو يتولى مسؤولية إعداد واعتماد وتقييم سياسات وبرامج العمليات، ويتألف المجلس من ممثلين عن ثلاث مجموعات من البلدان (16 من البلدان النامية و14 من البلدان المتقدمة و2 من البلدان السائرة في طريق النمو).

ويقوم الصندوق بمهمة الآلية المالية المؤقتة للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، تتولى الهيئات المسؤولة عن تنفيذ عمليات الصندوق مسؤولية تهيئة المشروعات للتمويل من الصندوق وتنفيذها، من خلال هيئات منفذة في بلدان ومناطق معينة، ومن بين الهيئات المسؤولة عن تنفيذ عمليات الصندوق هي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وقد أنشئت كل هيئة وحدة للتنسيق مع الصندوق في مقرها الرئيسي يرأسها منسق تنفيذي.كما يضم الصندوق الهيئة الاستشارية العلمية والفنية التي تتألف من 20 خبيرا، وهي جهاز استشاري مستقل يقدم المشورة العلمية والفنية بشأن سياسات الصندوق واستراتيجياته.

يؤدي صندوق البيئة العالمية دورا حيويا في مساعدة الدول النامية والدول التي تمر بتحولات اقتصادية، وذلك من خلال تمويل جملة من الأنشطة والبرامج، ففي السنة المالية 2007 تمت الموافقة على 23 مشروعا جديدا تمثل 221 مليون دولار أمريكي من الموارد التمويلية للصندوق. وتتمثل أهداف هذا الصندوق، حسب وثيقة إنشاء صندوق البيئة العالمية المعاد هيكلته وإستراتيجية عمليات الصندوق، فيما يلي:

- ✓ ترسيخ الصندوق كآلية رئيسية لتمويل العمليات المتعلقة بالبيئة العالمية.
- ✓ ضمان وجود هيكلة لنظام وممارسة سلطة الإدارة بصفة واضحة شفافة وديمقراطية.
- ✓ تشجيع الشمولية في المشاركة بأنشطته وإتاحة التعاون التام في تنفيذ عملياته ومشروعاته فيما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي.
- ✓ ضمان أن تكون المشروعات بمبادرة من البلدان ومتلائمة مع احتياجاتها.
- ✓ مساندة أنشطة بناء القدرات المؤسسية والأنشطة التسهيلية، وهي أنشطة تستهدف مساعدة البلدان على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقيتي ريودي جانيرو المعنيتين بتغير المناخ وبالتنوع البيولوجي.
- ✓ خلق مشروعات تنطوي على المشاركة في السياق المحلي في كافة مراحل عمليتي تصميم وتنفيذ المشاريع، لاسيما عن طريق إشراك فئات أصحاب المصلحة الحقيقية وخبراء المنظمات غير الحكومية [2].

[1] **وثيقة إنشاء صندوق البيئة العالمية المعاد هيكلته** ، الطبعة الثالثة، إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية، مارس 2008، ص07.

[2] **وثيقة إنشاء صندوق البيئة العالمية المعاد هيكلته**، مرجع سبق ذكره، ص 08.

- ✓ اكتساب الخبرة العملية في مجموعة واسعة النطاق من المشروعات بهدف تحديد المناهج الشديدة الفعالية التي يمكن محاكاتها في أوضاع ومناطق مختلفة، أو أن تكون نموذجا يقتدي به القطاعين العام والخاص.
- ✓ استخدام التكنولوجيات والإجراءات المبتكرة.
- ✓ استخدام أكثر الأدوات المتوفرة فعالية في التكاليف.
- ✓ تشجيع التمويل المشترك للترتيبات وأنشطة متابعتها، من قبل الحكومة المتلقية للمساعدات، والحكومات المانحة، ومؤسسات المعونة المتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص.
- ✓ تتم مشاركة القطاع الخاص في أنشطة صندوق البيئة العالمية من خلال البنك الدولي، وتتمثل إستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية بشأن مشروعات صندوق البيئة العالمية في التركيز على المشروعات شبه التجارية والتجارية [1].

[1] Djamel ECHERIK, **le Fonds pour l'Environnement Mondial (FEM) / (GEF**), PDF, p10.

الشكل: توزيع عدد المشاريع الممولة من صندوق البيئة العالمية بين القطاعات البيئية

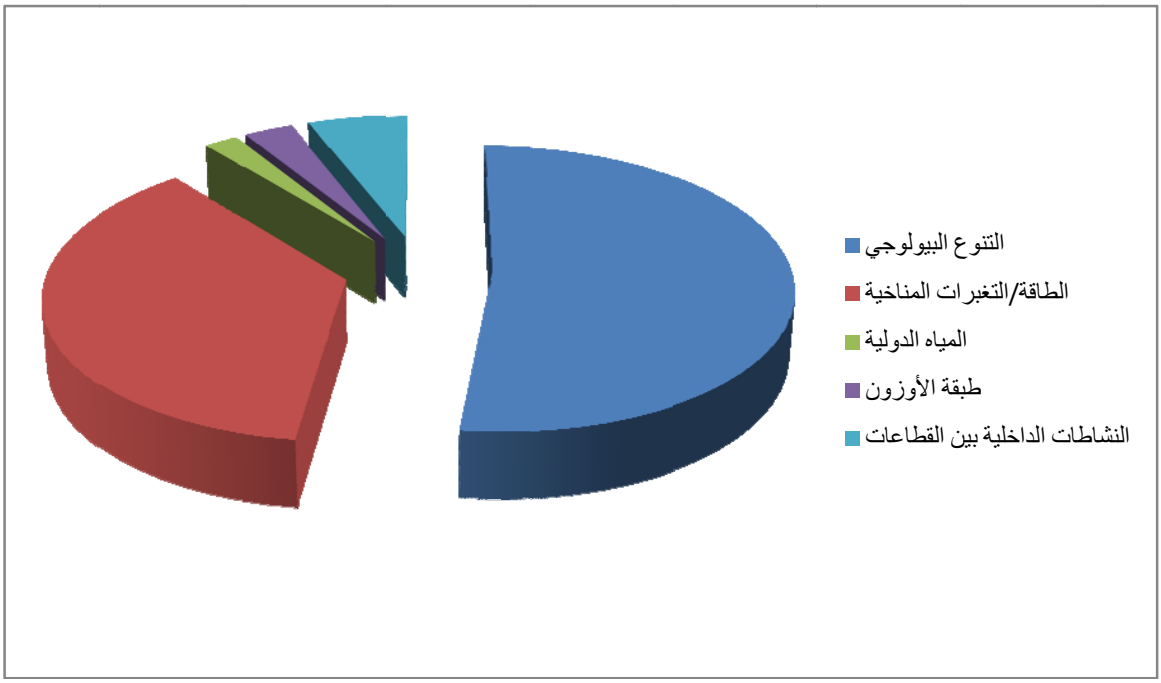

المصدر: عبد الله الحرتسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر، **مذكرة ماجستير** في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف)، 2005، ص 127.

يؤخذ على صندوق البيئة العالمية اختيار مجال تدخله وفق انشغالات البلدان المتقدمة وإهمال انشغالات بلدان الجنوب، فغالبا ما يتم تمويل المشاريع الخاصة بمكافحة التصحر عندما يتعلق أمرها بالتغير المناخي الشامل، وما يمكن ملاحظته أن الصندوق يدعم بالدرجة الأولى قضايا التنوع البيولوجي والتغيرات المناخية وبدرجة أقل المياه الدولية، طبقة الأوزون والنشاطات الداخلية بين القطاعات.

ب- البنك الدولي:

تتكون مجموعة البنك الدولي من أربع هيئات: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الجمعية الدولية للتنمية، الشركة المالية الدولية والوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمارات، وتسير هذه المجموعة عن طريق العديد من الصناديق المتخصصة أو الجهوية. وترجع أهمية دور البنك الدولي، كمؤسسة مالية، إلى التأثير المباشر الذي يمارسه على سياسات الموارد والبيئة، حيث يعتبر الممول الأساسي للإعانات متعددة الأطراف، وتعتبر هذه المؤسسة أحد أكبر مصادر المساعدة المقدمة إلى أشد بلدان العالم فقرا، والبالغ عددها 81 بلدا والتي يوجد منها 40 بلدا في إفريقيا. يعتبر اهتمام البنك الدولي بالجمع بين الإصلاح البيئي والإصلاح الاقتصادي اهتماما حيويا، فمنذ 1989 أحرز البنك الدولي تقدما ملحوظا في إدخال الاعتبارات البيئية ضمن المسار الرئيسي لسياسته العامة وعملياته حتى أصبحت الاهتمامات البيئية سمة غالبة في عملياته وأنشطته.

ومنذ مطلع التسعينات عمل البنك الدولي على تطوير سياسته التنموية بشكل محسوس، ففي الفترة الممتدة مابين 1986 و1994 قام بتمويل 120 مشروعا له علاقة بالبيئة، ويهدف البنك ضمن سياسته البيئية الى تدعيم جهود الدول الأعضاء في

تحسين تسيير بيئتها، وفي نفس الوقت تسريع تنميتها، ويتبنى البنك المبادئ التالية فيما يتعلق بموضوع التنمية:

- ✓ تقليص الفقر، إذ أن إستراتيجية البنك الدولي تتناول مسائل المعيشة ضمن شؤون البيئة، أي الروابط الموجودة بين البيئة والفقر والتنمية، مع التركيز على الرعاية الصحية وسبل كسب العيش.
- ✓ اعتماد السياسات المشجعة للاستعمال الأمثل لموارد مفيدة للبيئة وللاقتصاد في آن واحد.
- ✓ وجوب حساب الفوائد المقارنة للتنمية الاقتصادية والدفاع عن البيئة، وتقليص تناقضاتها إلى أدنى حد ممكن.
- ✓ تقوية الطاقات المؤسساتية من أجل تصور تطبيق وفرض احترام السياسات البيئية.
- ✓ وجوب توفير استثمارات إضافية لتقليص الفقر وحماية البيئة.[1]

وتنسجم هذه الأولويات مع التزامات المجتمع الدولي التي تم تبنيها في قمة الألفية وكذا في مؤتمر جوهانسبورغ للتنمية المستدامة، وبناءا على هذه المبادئ يمارس البنك الدولي أربعة أنواع من النشاطات، أي أنه يمول أربعة أنواع كبرى من نشاطات حماية البيئة وهي:

- ✓ مساعدة البلدان الأعضاء في تحديد الأولويات وتدعيم المؤسسات، وصياغة السياسات البيئية واستراتيجيات التنمية المستدامة.
- ✓ العمل على توجيه قروض البنك نحو قضايا البيئة عند مراحل تحضير وصياغة وانجاز المشاريع.
- ✓ تشجيع البلدان الأعضاء على الاستفادة من التكامل القائم بين مقاومة الفقر وحماية البيئة، كالتحكم في النمو الديمغرافي، برامج محاربة الفقر، تحسين وضعية النساء، تجهيزات التطهير والماء الشروب.
- ✓ معالجة قضايا البيئة العالمية.

وفي إطار تنفيذ التزاماته بمسؤوليته البيئية والاجتماعية، ومن أجل الإسهام في الجهود الرامية إلى التصدي لظاهرة تغير المناخ، أصبح البنك الدولي في عام 2006 أول بنك متعدد الأطراف عديم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، ويرجع نجاح البنك في ذلك إلى اعتماده إستراتيجية لتحقيق كفاءة استخدام الطاقة وإجراءات خفض الانبعاثات وتعويض الكربون، ومشتريات الطاقة الكهربائية النظيفة، وعلاوة على ذلك التزم بخفض سنوي في انبعاثات الكربون بنسبة 7 بالمائة في عمليات البناء التي يقوم بها في الولايات المتحدة الأمريكية [2].

دعم البنك الدولي للبلدان النامية في حماية بيئتها:

لقد تم إجراء تغييرات تنظيمية في إدارة البنك الدولي بما يسمح بزيادة الاهتمام بمشكلات البيئة والتنمية في العالم لاسيما في البلدان النامية منها الجزائر، وتم تخصيص موارد من البنك لتمويل برامج تعاونية لمساعدة الحكومات على تقييم المخاطر البيئية في الدول النامية والتي تتعرض لأخطار بيئية. كما أن مراعاة البنك الدولي للبعد البيئي في الاستثمارات يتزايد في الوقت الراهن من خلال إدماج أنشطة إدارة الموارد البيئية والطبيعية في المشروعات القطاعية (الزراعة، الصرف الصحي، التنمية الحضرية)، فقد بلغ عدد

[1] منى قاسم، **التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1994، ص56.

[2] **البيئة في برنامج البنك الدولي**، منشور على الموقع الإلكتروني: www.worldbank.org/environment، تاريخ الإطلاع: 2015/09/25.

المشروعات التي وافق عليها البنك الدولي خلال السنة المالية 2007 نحو 64 مشروعا، تشمل أنشطة الموارد البيئية والطبيعية وتكاليفها.

وفي نفس السياق يقدم البنك المشورة والمساعدة الفنية والتدريب، حيث تساعد التحليلات القطرية للبيئة والتقييمات البيئية الإستراتيجية، مختلف البلدان على تقييم أولوياتها البيئية بطريقة منهجية، فضلا عن تقييم الآثار البيئية للسياسات الرئيسية، وقدرات هذه البلدان على معالجة أولوياتها في مجال التنمية وما يرتبط بذلك من مخاوف بيئية.

كما يقوم البنك بعملية تجريبية للتقييمات البيئية الإستراتيجية التي ترتكز على المؤسسات، وذلك كوسيلة لتدعيم الاعتبارات المؤسسية واعتبارات الاقتصاد السياسي في الأسلوب المنهجي لهذه التقييمات، ومن شأن ذلك تعزيز قدرتها على إثراء معلومات واضعي السياسات القطريين أولا بأول، كما أنه سيؤثر على إصلاح السياسات والقطاعات والتخطيط الإستراتيجي من خلال الأعمال التحليلية، وكذلك من خلال إتاحة منبر للحوار مع الجماعات ذات المصلحة بالقضايا البيئية والاجتماعية، والتي لها قدرة أقل على التعبير عن مخاوفها واحتياجاتها.

وتساعد استعراضات التكلفة الناجمة عن التدهور االبيئي، واستعراض الإنفاق العام على شؤون البيئة، وغير ذلك من الدراسات على زيادة الاهتمام بالبعد البيئي في عملية صنع القرار، وخلال الفترة الأخيرة تساعد الدراسات الخاصة بتغير المناخ، وخيارات التكيف مع تقلبات الظروف المناخية الحالية والمتوقعة في المستقبل على إثراء معلومات الحوار المعني بخيارات الاستجابة، ويقوم البنك الدولي كذلك ببناء قدرات الإدارة البيئية في البلدان الشريكة، وذلك من خلال المساعدة الفنية وبرامج التدريب المرتبطة بقضايا البيئة [1].

2- الأجهزة التنفيذية:

من بين المبادئ التي يقوم عليها صندوق البيئة العالمية استخدام الميزة النسبية لكل من الهيئات المسؤولة عن تنفيذ عملياته، فقد وقعت الهيئات الثلاث المسؤولة اتفاقا في نوفمبر 1991 حدد دور كل منها في صندوق البيئة العالمية، وقد نصت الاتفاقية على أن يكون لكل من الهيئات مجال تركيز داخل صندوق البيئة العالمية، على أن يصبح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الهيئة الأساسية في بناء القدرات المؤسسية وتقديم المساعدة الفنية، وعلى أن يكون لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الدور الأساسي في التحليل العلمي والفني وإدارة البيئة.

أ- برنامج الأمم المتحدة للبيئة:

يعتبر هذا البرنامج بمثابة الضمير البيئي لمنظمة الأمم المتحدة، حيث يعتبر من أهم الإنجازات التي ترتبت عن مؤتمر استوكهولم، ويتخذ هذا البرنامج نيروبي مقرا له، وهو يقوم بجمع البيانات العلمية ذات العلاقة بالبيئة وتوفير المعلومات الإيكولوجية للحكومات والجمهور بهدف حماية البيئة.

ينقسم البرنامج إلى ثلاث أقسام رئيسية، أحدها يتعلق بالتقييم البيئي والذي يتناول نظام الرصد العالمي والنظام الدولي الشامل للمعلومات والموارد، والثاني خاص ببرنامج رصد الأرض الذي يوفر التحذيرات

[1] مقال بعنوان كيف يساعد البنك الدولي البلدان النامية على حماية بيئتها؟ متاح على الرابط التالي: www.startimes.com/f.aspx?t=6809367، تاريخ الإطلاع: 2015/11/03.

المبكرة بشأن الأخطار البيئية، أما الثالث فيشمل التربية والتدريب البيئي والقوانين البيئية الدولية [1].

ويضطلع برنامج الأمم المتحدة بمجموعة من الوظائف، من بينها:

- ✓ تقديم الدعم إلى مسؤول مجلس برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- ✓ تنسيق البرامج البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة.
- ✓ تقديم المشورة بشأن صياغة وتنفيذ البرامج البيئية.
- ✓ تأمين تعاون المجتمعات العلمية والمهنية الأخرى من جميع أنحاء العالم.
- ✓ تقديم المشورة بشأن التعاون الدولي في مجال البيئة.
- ✓ تقديم مقترحات حول التخطيط متوسط وطويل المدى للأمم المتحدة.
- ✓ إعداد برامج في مجال البيئة.

وتتمثل مهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في توفير القيادة وتشجيع الشراكة في مجال العناية بالبيئة من قبل الأمم، وتمكين الشعوب من تحسين نوعية الحياة دون أن تنال من حق الأجيال القادمة [2]. وتنفيذا لما تضمنته خطة عمل استوكهولم من توصيات قام برنامج الأمم المتحدة بتطوير برنامج العمل ورسم خطط وسياسات البرنامج وتركيزها في النواحي الرئيسية التالية:

- المستوطنات البشرية: لمساعدة الحكومات على الوصول إلى نوعية راقية للبيئة الإنسانية في المستوطنات البشرية، من خلال تبني أفضل النماذج في التنمية وتجهيز المستوطنات بالتكنولوجيا المتقدمة.

الصحة الإنسانية والبيئية: وذلك من أجل تحسين الصحة الإنسانية والسلامة الصحية للبيئة، وعدم التسبب في مخاطر جديدة تهدد الحياة الإنسانية.

متابعة الأنظمة البيئية: لتحقيق التوازن البيئي والتقليل من الآثار العكسية لتدخل الإنسان.

المحيطات: يعمل البرنامج على تأسيس نظام دعم الحياة بالمحيطات وإعطاء اهتمام خاص بالمناطق البحرية الإقليمية مثل البحر المتوسط والخليج العربي، ومن جهة أخرى من أجل تشجيع برامج التعاون من أجل حماية البيئة البحرية وزيادة الانتفاع بها، وذلك في النواحي الاقتصادية والقانونية والعلمية.

البيئة والتنمية: حيث يعمل البرنامج على مساعدة الحكومات والجهات الأخرى ذات العلاقة من أجل المراعاة الكلية للاعتبارات البيئية في الجهود المبذولة من أجل التنمية.

الكوارث الطبيعية: يتجه البرنامج إلى وضع الخطط الكفيلة للحيلولة دون وقوع الكوارث الطبيعية والتحقق من آثارها الناتجة عن حدوث العديد من الظواهر الطبيعية المختلفة مثل: الفيضانات والزلازل وانفجار البراكين والأعاصير وغيرها.

الطاقة: حيث يقوم البرنامج بتقييم مدى تأثير الطاقة على الأنماط البيئية والحث على استعمال الأشكال الصالحة للطاقة، وتشجيع ذلك مثل إنتاج الطاقة الشمسية واستغلال الرياح والنفايات المنزلية كمصدر للطاقة.

الرقابة الأرضية: بهدف تطوير نظم التقويم البيئي وتجميع وتقدير الحقائق العلمية الضرورية لوضع قواعد التنظيم البيئي الفعال.

الأذرع البيئية: يعمل البرنامج في هذا المجال على تحسين معرفة الإدارة البيئية حتى يتمكن الإنسان من إدارة بيئته للتوصل إلى تنمية كاملة وإقرار السبل القانونية للتوصل إلى تنمية كاملة [3].

---

[1] راتب السعود، **الإنسان والبيئة: دراسة في التربية البيئية**، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2007، ص 259.

[2] صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي، **النظام القانوني الدولي لحماية البيئة**، الطبعة الأولى، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010، ص ص 111، 112.

[3] www.unep.org (consulté le2015/03/14)

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو الأصل في صياغة العديد من الاتفاقيات الدولية مثل: بروتوكول مونتريال حول طبقة الأوزون واتفاقية بال حول حركة النفايات السامة. ومن بين المهام الرئيسية التي أوكلتها الجمعية العامة إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة هي أن تبقى حالة البيئة في العالم قيد الاستعراض لضمان الاهتمام المناسب من جانب الحكومات للمشاكل البيئية ذات الأهمية الدولية، وبناءا على ذلك يصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا سنويا عن حالة البيئة، إضافة إلى إعداد تقرير شامل عن حالة البيئة مرة كل خمس سنوات. إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على نقيض البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ليس هيئة تمويل ولا ينفذ عادة مشروعات متصلة بالتنمية على مستوى البلدان، فموازنته لا تمثل سوى جزءا من 30 من موازنة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما أنها انكمشت بشكل حاد خلال السنوات الأخيرة [1].

ب- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

أنشئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1965 بناءا على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بغرض مساعدة الدول النامية على رفع قدرتها في إنتاج ثروتها الطبيعية والبشرية، كما يتمتع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأكبر حضور من بين الهيئات الثلاث داخل البلدان في كل أنحاء العالم، وذلك على شكل مندوبين مقيمين في كل منها مما أعطى هذا البرنامج أوسع شبكة للاتصالات، وفضلا عن ذلك غالبا ما تنظر الحكومات المتلقية للمساعدات إلى هذا البرنامج كطرف لا يمثل أي تهديد، وبالتالي يستطيع بسهولة أكبر جمع أصحاب المصلحة الحقيقية المحليين للتوصل إلى اتفاق في الرأي بشأن القضايا المتعلقة بالسياسات البيئية.

وتكمن الميزة النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في قدرته على حفز التحليل العلمي والفني لمشاكل البيئة العالمية، إذ لديه أحسن الصلات بالهيئات البيئية والشبكات العلمية، كما أنه يتمتع بصفة خاصة بعلاقات عمل وثيقة مع عدد من البلدان الإفريقية. يتمتع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بميزة القدرة على المزاوجة بين المنح المقدمة من صندوق البيئة العالمية بالمنح التي يقدمها البرنامج، مما يمكن أن يخلق حافزا قويا لزيادة التركيز على المشروعات التي تكمل عمليات صندوق البيئة العالمية.

كما يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤسسة لتقديم المنح تركز بصورة أساسية على القضاء على الفقر وتشجيع التنمية البشرية القابلة للاستمرار، وهو يخصص موارده الإنمائية للدول المعنية على أساس عوامل موضوعية، مثل عدد السكان ودخل الفرد، ولذا فإن معظم موارده المالية تذهب إلى البلدان الأقل نموا. ويتمتع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنظام لا مركزي لتخطيط المشروعات، فمكاتب البرنامج القطرية لها سلطة برمجة الأموال المخصصة للبلد المعني لدورة تمتد لثلاث سنوات [2].

خاتمة:

إذا كانت مشكلة حماية البيئة تهم كل دولة من خلال سعيها لوضع قواعد قانونية لمواجهة الأخطار البيئية، فإن المجتمع الدولي قد اهتم بها ونبه إلى خطورتها وعمل على الوقاية منها ووضع حلول لها، ما أعطى قواعد حماية البيئة مسحة دولية. حيث أن البيئة بجميع مكوناتها قد حظيت بعناية واهتمام من

[1] صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي، مرجع سبق ذكره، ص117.

[2] غارث بورتر، مرجع سبق ذكره، ص ص 105، 106.

قبل هياكل ووكالات منظمة الأمم المتحدة، من خلال التأكيد على مطلب الاستدامة القائم على الموازنة بين الأبعاد الاجتماعية الاقتصادية والبيئية للتنمية.

ويتجلى ذلك في إنشاء الأمم المتحدة لمنظمات متخصصة في حماية البيئة، إضافة إلى نشوء العديد من الهيئات الحكومية وغير الحكومية التي تتبنى قضايا البيئة وحمايتها من الأضرار والمشكلات المؤثرة عليها. كما أن الجزائر بذلت جهودا معتبرة في مجال حماية البيئة بمختلف مكوناتها، وتجلى ذلك على المستوى الخارجي في مصادقة الجزائر وانضمامها إلى العديد من الاتفاقيات الدولية، وكذا مشاركتها في العديد من الندوات واللقاءات الخاصة بحماية البيئة، إضافة إلى التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يتولى تنفيذ عدة مشاريع تتعلق بحماية البيئة.